

لجنة البرنامج والميزانية الدورة السادسة والعشرون فيينا، ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت المعايير المحاسبية	مجلس التنمية الصناعية الدورة الثامنة والثلاثون فيينا، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ البند ٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت المعايير المحاسبية
---	--

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير مرحلي مقدّم من الأمانة

عملاً بمقرّر المؤتمر العام م ع-١٢/م-١٤، تقدّم هذه الوثيقة صيغةً حديثةً عن المعلومات المقدّمة في الوثيقة GC.13/10، وتبلّغ اللجنة باعتماد اليونيدو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، حسبما كان مخططاً له.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- مقدّمة
٢	١٨-٢	ثانياً- اعتماد اليونيدو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٧	٣٣-١٩	ثالثاً- المهام المرتقب إنجازها
١١	٣٩-٣٤	رابعاً- مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة
١٣	٤٠	خامساً- خاتمة
١٣	٤١	سادساً- الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذه
		المرفق
١٤		تعريف المصطلحات

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١- هذه الوثيقة مقدمة امتثالاً للمقرّر م ع-١٢/م-١٤ الصادر عن المؤتمر العام، والغرض المقصود منها أن تؤكد للجنة أن اليونيدو قد اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، حسبما كان مخططاً له. وتسَلط الوثيقة الضوء على المهام المنجزة لدى اليونيدو، وكذلك على المهام المرتقب إنجازها بشأن إعداد البيانات المالية الأولى التي تمثل لهذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن عام ٢٠١٠. وتُقدّم فيها أيضاً معلومات عن العمل المتواصل بشأن مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - اعتماد اليونيدو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢- باشرت اليونيدو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وأصبحت جاهزة لجمع البيانات وفقاً لمقتضيات هذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد دخلت العمليات الإجرائية الجديدة الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مرحلة إنتاج بياناتها في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عندما فُتحت الدفاتر المحاسبية لفترة الستين الجديدة. وسوف يتم إنتاج المجموعة الأولى من البيانات المالية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بخصوص عام ٢٠١٠.

٣- وقد تم وضع مجموعة كاملة من السياسات العامة المحاسبية بشأن كل هذه المعايير ذات الأهمية الوثيقة الصلة باليونيدو. ويدعم هذه السياسات العامة عدد من الأنماط التفصيلية الخاصة بانسياب مسار العمل والعمليات الإجرائية الخاصة بالأعمال على نطاق المنظمة بأجمعها. ولأن المنهجية المحاسبية لدى اليونيدو لا تزال تستند إلى أساس نقدي معدّل، فقد كان من اللازم القيام بقدر كبير من العمل من أجل استحداث آلية تسهيلية للوفاء في وقت واحد معاً بمقتضيات الإبلاغ بالتقارير الخاصة بالميزانية والإدارة والإبلاغ بالتقارير المالية بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الإبلاغ المزدوج). وأجري تدريب موسّع على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمبادئ الخاصة بها وعلى العمليات الإجرائية المحاسبية الجديدة في النظام الخاص بالموظفين في المقرّ وفي المكاتب الميدانية على حد سواء. وحُرس على إجراء حوار بناء متواصل مع مراجع الحسابات الخارجي، وكذلك على التماس وتلقّي وجهات نظره بشأن وضع سياسات عامة رئيسية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية

للقطاع العام. ووافق المؤتمر العام، في دورته الثالثة عشرة، على تعديلات أولية أساسية على نظام اليونيدو المالي (حسبما يشير إليه مقرر المؤتمر العام م ع-١٣/م-١٢).

٤- وإن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى اليونيدو بناءً على أفضل الممارسات المعترف بها دولياً من شأنه أن يحسّن المساءلة والشفافية المالية لدى المنظمة من خلال تحسين إعداد تقارير الإبلاغ المالية. ولأول مرة، سوف تُثبت الممتلكات والمصانع والمعدّات والمخزونات والموجودات غير الملموسة، في البيانات المالية، ممّا يؤدي إلى تحسين الإدارة المالية. كما إن الإثبات التام لتكاليف المنظمة فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين - ومنها مثلاً الإجازات السنوية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وبدل انتهاء الخدمة ومِنح الإعادة إلى الوطن - سوف يؤدي إلى تحسين إثبات التزامات المنظمة. وأما في البيانات المالية، فإن إثبات النفقات حين تكبدها، أي السلع أو الخدمات المسلمة، لا حين دفع المبالغ النقدية الخاصة بذلك أو حين الارتباط بدفعها، سوف يؤدي إلى الإبلاغ بالتقارير عن التكاليف في الفترة التي حدث فيها النشاط المعني. وهذه الطريقة يُشار إليها بأنها أسلوب المحاسبة التامة على أساس الاستحقاق. ويُعرض أدناه ملخص عن التقدّم المحرز ومعالم الإنجاز البارزة.

النظام المالي

٥- جرت مراجعة مؤقتة للنظام المالي لدى اليونيدو في عام ٢٠٠٩، وعُرضت على لجنة البرنامج والميزانية إبان دورتها الخامسة والعشرين وعلى مجلس التنمية الصناعية إبان دورته السادسة والثلاثين (الوثيقة IDB.36/11). وقد اعتمد المؤتمر العام، في دورته الثالثة عشرة، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، التعديلات المؤقتة على نظام اليونيدو المالي التي اعتُبرت ضرورية من أجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (حسبما يشير إليه مقرر المؤتمر العام م ع-١٣/م-١٢).

المجموعة الكاملة من السياسات العامة الموضوعية - نشر الدليل العملي الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦- إن وجود أساس راسخ من السياسات العامة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وسيلة أساسية لاعتماد هذه المعايير المحاسبية الدولية. وقد وضعت اليونيدو سياسات عامة ممتثلة لهذه المعايير بشأن كل المعايير الوثيقة الصلة منها بالمنظمة. وأعدّ فرع الشؤون المالية دليلاً عملياً بشأن السياسات العامة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستعرضته فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ثم نُشر وعُمّم

إلكترونياً على جميع موظفي اليونيدو، إلى جانب نشرة المدير العام المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠ (UNIDO/DGB(M).114).

٧- يحتوي الدليل العملي بشأن السياسات العامة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS Policy Manual) على ١٩ ملحوظة بشأن السياسات العامة، تشمل أساساً ١٨ معياراً وثيق الصلة باليونيدو من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومعياراً واحداً من المعايير المحاسبية الدولية (المعيار ٣٨) بشأن الموجودات غير الملموسة. ومن ضمن هذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي لها أكبر تأثير في اليونيدو، المعيار ١٢ (المخزونات) والمعيار ١٧ (المتلكات والمصانع والمعدات) والمعيار ٢٣ (الإيرادات من المعاملات (الصفقات) غير التبادلية) والمعيار ٢٥ (استحقاقات الموظفين). وقد تم وضع صيغ تفصيلية للسياسات العامة والعمليات الإجرائية من أجل امتثال اليونيدو للمعايير المحاسبية الدولية بخصوص هذه المعايير الرئيسية، وقامت بذلك أفرقة عاملة فرعية مشتركة بين الوحدات التنظيمية بتوجيه إرشادي عام من الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومن فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان لهذا الجهد المشترك بين الوحدات التنظيمية إسهام بالغ الدلالة في استحداث منصّة عمل منهجية راسخة من أجل السياسات العامة والعمليات الإجرائية وأنماط انسياب مسار العمل الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

عرض البيانات المالية

٨- وضعت سياسات عامة تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن المعايير الرئيسية ذات الصلة بالبيانات المالية، ومنها مثلاً المعيار المحاسبي الدولي ١ (عرض البيانات المالية) والمعيار المحاسبي الدولي ٢ (بيانات التدفقات النقدية)، ونُشرت في الدليل العملي بشأن السياسات العامة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما وضعت صيغة بنيوية مُحكّمة وكاملة لنماذج بيانات مالية، وعُرضت في مرفق الدليل العملي المذكور.

٩- وأدرجت أيضاً في الدليل قائمة كاملة بأصناف المتلكات والمصانع والمعدّات وفتاتها الفرعية وإعمار صلاحيتها (أعمارها النافعة)، وكذلك أدرج فيه جدول يبيّن سلّط الضوء على الاختلافات بين المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

العمليات الإجرائية وتقارير الإبلاغ المزدوج ومخططات (جداول) الحسابات المعدلة المتتلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٠- تم تصميم عمليات إجرائية محاسبية جديدة، يُولى فيها الاعتبار الواجب لمقتضيات الإبلاغ المزدوج. ومن المجالات الحاسمة الأهمية والمؤثرة على النظم المالية، في إطار هذه المعايير المحاسبية الدولية، المطلب الذي يقتضي استيعاب البيانات اللازمة للوفاء بمتطلبات تقارير الإبلاغ العملية والمالية معاً. ولأن منهجية الميزنة الخاصة باليونيدو لا تزال تقوم على أساس نقدي معدّل، وفقاً للنهج الذي تتبّعه أكثرية المنظمات ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإن التقارير ذات الصلة بأداء الميزانية سوف تظل قائمة على الأساس الحالي، في حين أن البيانات المالية سوف تقوم على نهج الإبلاغ على أساس الاستحقاق الكامل في المحاسبة. وقد عدّل النظام المالي (البرامجية أغريسو "Agresso 5.5.3") من أجل استيعاب البيانات في هذه الازدواجية في المعاملات وذلك بتحديد العمليات الإجرائية المحاسبية المناسبة، والتي تلبي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات الإبلاغ الخاصة بالميزنة على حد سواء. كما تم صوغ وتنفيذ التعديلات الخاصة بذلك على مخطط (جدول) الحسابات الحالي ضمن السجل المحاسبي (دفتر الأستاذ) العام في البرامجية "أغريسو".

نشر تعليمات جديدة بشأن العمليات الإجرائية المحاسبية

١١- صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تعليمات جديدة بشأن العمليات الإجرائية المحاسبية المطبقة حديثاً، تقدّم مخطط (جدول) الحسابات البياني الخاص بذلك ومداحيل التدفق المحاسبية بشأن عدّة عمليات إجرائية مختلفة. وتشمل هذه التعليمات الخاصة بالعمليات الإجرائية عدّة قيود بيانات ومنها بيانات الممتلكات والمصانع والمعدّات، والموجودات غير الملموسة، والمخزونات، وإثبات الإيرادات، واستحقاقات الموظفين الطويلة الأمد؛ وهي عمليات إجرائية أساسية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى اليونيدو.

الحوار المتواصل مع مراجع الحسابات الخارجي

١٢- التخطيط المبكر والحوار المتواصل مع مراجع الحسابات الخارجي هما معاً عامل أساسي لضمان الانتقال المنظم إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد نظّمت اليونيدو هذه المرحلة، ثم باشرت العمل مع مراجع الحسابات الخارجي، باعتبار ذلك أولوية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ طوال عملية تنفيذ هذه المعايير كلها. وقد ثبت أن هذا الأسلوب قيم للغاية. وكانت تُلتمس وجهات نظر مراجع الحسابات الخارجي، وتمّ الاتفاق

على التوصيات والمسوّغات ذات الصلة بالسياسة العامة، بشأن تفسير المعايير المحاسبية الدولية الرئيسية فيما يخصّ اليونيدو، بما في ذلك: طريقة الحساب الأوّلي بقيمة الممتلكات والمصانع والمعدّات؛ والسياسات العامة بشأن إثبات الإيرادات فيما يخصّ المعاملات المالية (الصفقات) غير التبادليّة؛ واستخدام مصدر الأموال باعتباره قطاع خدمات كأساس للإبلاغ القطاعي؛ وتعريف الأطراف ذات الصلة والموظفين الرئيسيين العاملين في الإدارة؛ والاستمرار في اتباع طريقة حساب وتخصيص إيرادات تكاليف الدعم في الميزانية العمليّاتية؛ وطريقة حساب قيمة المخزونات الخاصة بخدمات إدارة المباني.

إنشاء الخط الساخن للاتصال بنظام برمجية "أغريسو" ومكتب المساعدة الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٣- أنشئ في عام ٢٠٠٩ خط ساخن للاتصال بنظام برمجية "أغريسو" (Agresso) كما أنشئ مكتب مساعدة خاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مدعّم بموظفين رئيسيين من الفريق المخصّص لهذه المعايير المشترك بين الوحدات التنظيمية، من أجل ضمان توفير الدعم المتواصل للموظفين المعنيين بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التدريب

١٤- إن وضع استراتيجية تدريب فعّالة عامل أساسي لتيسير الانتقال على نحو سلس ومنظمّ إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتضمّن استراتيجية اليونيدو للتدريب على هذه المعايير ثلاثة مكوّنات رئيسية، وهي: (أ) التدريب الخاص بالتوعية، الذي يوفّر لمحة عامة/مقدمة عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) التدريب المفاهيمي، الذي يشتمل على المفاهيم الرئيسية في هذه المعايير، والمعايير التي لها أكبر تأثير على اليونيدو؛ (ج) نظم التدريب/نظام برمجية "أغريسو 5.3"، وهذا المكوّن له أهمية حاسمة في التدريب على العمليات الإجرائية التي تمثل هذه المعايير المحاسبية الدولية. وقد اشترك فرع الشؤون المالية وفرع إدارة الموارد البشرية ووحدة إدارة المعلومات والاتصالات في وضع استراتيجية تدريب شاملة لليونيدو، ووافقت عليها فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٥- واستُكمل في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تدريب موظفي اليونيدو في المقر وكذلك في المكاتب الميدانية، بمن فيهم ممثلو اليونيدو، على

المفاهيم الرئيسية في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى التغييرات في العمليات الإجرائية الخاصة بنظام برامجية "أغريسو". وقد استند ذلك التدريب إلى مواد التدريب التي تلقّتها اليونيدو من فريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ثم طوّرتها على نحو إضافي. وعُقدت ست حلقات دراسية حول هذه المعايير المحاسبية الدولية، خُصّصت لجميع الموظفين المعنيين والفروع الفنية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، من أجل زيادة التوعية بشأن هذه المعايير، وكذلك من أجل عرض بيان إيضاحي للتغيرات في نظام برامجية "أغريسو".

١٦- ولا تزال أنشطة التدريب جارية، وسوف تُلبى بانتظام أي طلبات جديدة. وقد عُقدت، أثناء الفترة من شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠ عدّة حلقات عمل ودورات تدريبية حول التغييرات في ميزان برامجية "أغريسو". واقتُرح توفير مزيد من التدريب المتقدّم على المفاهيم المحاسبية التي تمثل لهذه المعايير المحاسبية الدولية للموظفين في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٧- وقد وُضعت على الإنترنت كل المواد التدريبية المتوافرة بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المفاهيمية منها والمتعلقة بالنظم/العمليات الإجرائية، وذلك لكي يكون الوصول إليها متاحاً بسهولة للموظفين. كما تم تطوير مواد التعلم الإلكتروني الخاصة بالنظم الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووضعت أيضاً على الإنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لكي يكون الوصول إليها متاحاً بسهولة للموظفين، وخصوصاً العاملين منهم في المكاتب الميدانية التابعة لليونيدو.

١٨- وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان معدّل تنفيذ الميزانية الخاصة في الأنشطة المعنية بتطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية قد وصل إلى ٩٤ في المائة. وسوف يُقدّم تقرير نهائي عن استخدام موارد الميزانية الخاصة بهذه المعايير إلى اللجنة إبان دورتها السابعة والعشرين في عام ٢٠١١.

ثالثاً- المهام المرتقب إنجازها

١٩- سوف يتم إنتاج المجموعة الأولى من البيانات المالية الممتثلة لهذه المعايير المحاسبية الدولية عن عام ٢٠١٠، والعمل جارٍ بتقدّم على ضمان استيعاب المعطيات والمعلومات الدقيقة من خلال الرصد الدائم للعمليات الإجرائية وأنماط انسياب العمل الممتثلة لهذه المعايير المحاسبية. والتركيز المباشر في عام ٢٠١٠ ينصبّ على حساب الأرصدة الافتتاحية الممتثلة لهذه المعايير المحاسبية حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وتحسين الاتساق في الصيغ الشكلية للبيانات المالية

الخاصة بنهاية السنة، والمذكرات والتقارير، وإجراء سلسلة اختبارات لها من أجل إعداد المجموعة الأولى من بيانات اليونيدو المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إنشاء الأرصدة الافتتاحية

٢٠ - الأرصدة الافتتاحية الخاضعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يلزم إنشاؤها ومراجعتها حسابياً لأن موثوقية ودقة المبالغ المالية المبلّغ عنها في البيانات المالية الخاصة بنهاية السنة إنما تعتمدان على دقة الأرصدة الافتتاحية نفسها.

٢١ - باستكمال إقفال حسابات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تحوّل محور التركيز في العمل إلى إنشاء أرصدة افتتاحية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأما الأرصدة الافتتاحية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة فقد حُمّلت في نظام اختبار. وأدخلت أيضاً في نظام الاختبار المدخلات المحاسبية المقيّدة. بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية من أجل إثبات الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة والمخزونات للمرة الأولى على هذا النحو.

٢٢ - وقد تمّ تلقي بيانات التقييم الإكتواري القائم على الخبرة التأمينية للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي عند انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازة السنوية المستحقّة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والعمل جارٍ على تسجيل الأرصدة الافتتاحية الخاصة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأمد في نظام الاختبار. وسوف تُستكمل بعد ذلك المدخلات المحاسبية اللازمة الاستحقاقات الخاصة بالأرصدة الافتتاحية وغيرها.

٢٣ - وقد استُكمل استعراض للالتزامات غير المصفاة من أجل تحديد الالتزامات المنجزّة ولكن لم تُسدّد بعد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسوف يسهم القيام بهذه العملية في إنشاء الأرصدة الافتتاحية للاستحقاقات. ولدى استكمال إنشاء الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نظام الاختبار، وبعد القيام بالتدقيقات التقييمية المناسبة، سوف يُعاد استنساخ هذه الأرصدة في نظام البراجمية "أغريسو" العمليّات.

رصد العمليات الإجرائية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٤ - تخضع العمليات الإجرائية المنشأة حديثاً التي تمثل لهذه المعايير المحاسبية الدولية لاستعراض منتظم في جميع الأوقات من قبل أفرقة مشتركة بين الوحدات التنظيمية أنشئت لهذا الغرض خصيصاً. ويجري القيام بتدقيقات كاملة للعملية الإجرائية. بمراحلها كلها من

الطلبات الخاصة بالموجودات إلى رسميتها وذلك لمراقبة مدى سلاسة الأداء الوظيفي في العمليات الإجرائية/النظم من حيث الممارسة العملية، فيما بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠. كما يجري بانتظام رصد مسار عملية جرد المخزونات وكذلك تحديد المسائل الطارئة وما يقابلها من التعديلات التي تُدخل على النظام والعمليات الإجرائية. ويجري أيضاً إدخال تحسينات على العمليات الإجرائية الخاصة باستيعاب البيانات الممثلة لهذه المعايير المحاسبية في جميع المجالات حيثما تقتضي الضرورة من أجل تسهيل العمليات التنفيذية.

معاملة المباني المتشاركة والخدمات المشتركة في مركز فيينا الدولي

٢٥- نُوقشت مسألة المعاملة المحاسبية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يخصّ المباني المتشاركة في مركز فيينا الدولي، مع المنظمات القائمة في هذا المركز ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة (نيويورك) والخبير الاستشاري، الذي عينته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية التوصل إلى ممارسة محاسبية مشتركة في هذا الخصوص. وقد عُقد اجتماعان رسميان بشأن هذا الموضوع مع كل الأطراف المعنية. ثم ورد لاحقاً التقرير النهائي من الخبير الاستشاري في نيسان/أبريل، وأُشرك مراجع حسابات اليونيدو الخارجي في الاطلاع عليه.

٢٦- وتجري حالياً مناقشة موضوع المعاملة المحاسبية المشتركة بشأن الخدمات المشتركة التي تديرها اليونيدو، أي دائرة خدمات المباني، وصندوق الإصلاحات والتبديلات الرئيسية وخدمات المطاعم، مع المنظمات القائمة في المركز، وعيّنت اليونيدو خبيراً استشارياً لهذا الغرض. وقد ورد منه تقرير مؤقت، ومن المتوقع صدور التقرير النهائي بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الأحكام الانتقالية - العمل الجاري قُدماً

٢٧- اغتنمت اليونيدو الفرصة المتاحة للعمل بالأحكام الانتقالية المسموح بها بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك فيما يقتصر على المجالات التي تُعتبر معقدة بصفة خاصة، وبعد التشاور مع مراجع الحسابات الخارجي، ومنها مثلاً موجودات التعاون التقني، ومعاملة مباني مركز فيينا الدولي، ومعاملة إثبات الإيرادات من المشاريع السابقة لتطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية. ومن المخطط القيام باستعراض تام لتحديد وإنشاء آليات الرقابة على موجودات التعاون التقني، وذلك على مدى فترة انتقالية تستغرق خمس سنوات. بمقتضى المعيار ١٧ من هذه المعايير المحاسبية الدولية (الممتلكات والمصانع والمعدات). وسوف تُطبّق

تدريجياً آليات أشد صرامة لمراقبة استلام الموجودات بشأن المقتنيات الجديدة، وكذلك بشأن تحديد موجودات التعاون التقني القائمة والتحقق منها.

٢٨- وقد قرّرت كل منظمة من المنظمات القائمة في مركز فيينا الدولي تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بوتيرة مختلفة. وعمدت اليونيدو إلى الاستفادة من فرصة الأحكام الانتقالية المسموح بها بمقتضى المعيار ١٧ من هذه المعايير المحاسبية الدولية بشأن الإثبات لأول مرة لصنف الموجودات "المباني" فيما يخص مباني مركز فيينا الدولي. وكما ورد الإبلاغ عنه في الفقرة السابقة، يجري حالياً التشاور بين المنظمات القائمة في مركز فيينا الدولي، بما فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة، بغية التوصل إلى ممارسة محاسبية مشتركة بشأن مباني مركز فيينا الدولي.

٢٩- وفي حين تجري الآن عملية التسجيل التي تمثل لهذه المعايير المحاسبية الدولية لاتفاقيات التمويل الطوعي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وذلك بسبب التعقد الذي يتسم به التحليل التام لمئات المشاريع الجارية التي تضطلع بها اليونيدو والتي تتعلق بكثير من اتفاقيات التمويل المختلفة، قررت اليونيدو أن تستخدم الأحكام الانتقالية التي تستغرق فترة ثلاث سنوات المسموح بها بمقتضى المعيار ٢٣ من هذه المعايير المحاسبية الدولية (الإيرادات من المعاملات المالية (الصفقات) غير التبادلية). والعمل جارٍ قُدماً على وضع قائمة جرد صحيح بالاتفاقيات الرهنة والإيرادات ذات الصلة التي تحتاج إلى تثبيت خلال الفترة الانتقالية.

عمليات الاختبار - البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٠- من المخطط إجراء سلسلتين من عمليات الاختبار في عام ٢٠١٠ لإعداد البيانات المالية التي تمثل هذه المعايير المحاسبية الدولية. ولتحقيق هذا الغرض، تم وضع صيغة شكلية مناسبة للبيانات المالية واستكمال رسم مخطط الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية. والعمل جارٍ حالياً على وضع الصيغة الشكلية للملاحظات على البيانات المالية. كما تجري مناقشة بشأن مقترح بهذا الخصوص مع مراجع الحسابات الخارجي لكي يقوم بإجراء اختبار لامتثال البيانات المالية المعدّة من أجل عملية الاختبار الثانية. ومن المتوخى أن يؤدي القيام بهذه العملية إلى تحديد وتسوية المسائل المحتملة قبل نهاية السنة، وكذلك إلى تحسين كبير في نوعية المجموعة الأولى من البيانات المالية الممتثلة لهذه المعايير المحاسبية الدولية عن عام ٢٠١٠.

استعراض النظام المالي والقواعد المالية

٣١- بعد الاستعراض المؤقت لنظام اليونيدو المالي (الوثيقة IDB.36/11) الذي استُكمل في عام ٢٠٠٩ ووافق عليه المؤتمر العام خلال دورته الثالثة عشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (المقرّر م ع-١٣/م-١٢)، يجري حالياً بخطوات متقدمة استعراض شامل لنظام اليونيدو المالي وقواعدها المالية، على نحو يضع في الحسبان مقتضيات معايير ومبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بكاملها، ومن المزمع تقديمه إلى أجهزة تقرير السياسات العامة في عام ٢٠١١.

٣٢- وتنصّ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على إعداد بيانات مالية سنوية. وقد تمّ الاتفاق على سياسة عامة للإبلاغ المالي تُتَّبَع بشأن المراجعات الحسابية السنوية وذلك في اجتماع فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على نطاق منظومة الأمم، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧:

"وإذ تعترف بأن مجلس الإدارة هو الذي يحدّد وتيرة عملية مراجعة الحسابات، يُوصى بأن تقوم المنظمات بمراجعة حسابات بياناتها المالية السنوية في كل عام، عندما تبدأ بعرض البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (CEB/2004/HLCM/FB/7).

٣٣- وعلى ضوء ما ورد أعلاه وبالإحالة إلى الوثيقة المرجعية IDB.36/11، اتفقت أجهزة تقرير السياسات العامة في اليونيدو، على سبيل الاستثناء، على أن يُضطَّع بمراجعة حسابية عن عام ٢٠١٠، وهو العام الأول للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك ضمن حدود الميزانية الحالية فيما يخصّ أتعاب مراجعة الحسابات. ثم في وقت لاحق، وردت موافقة مراجع الحسابات الخارجي على هذه التوصية. ووفقاً لذلك، سوف يجري تقييم، في السنوات اللاحقة، وعرض مسألة إضفاء السمة المؤسسية على عمليات مراجعة الحسابات السنوية أو استبقاء البندين الحاليين من النظام المالي (البند ١٠-٧ والبند ١١-١٠)، إلى جانب أي تعديلات أخرى ذات صلة بهذه المعايير المحاسبية الدولية، حسبما تقتضي الحال، إلى أجهزة تقرير السياسات العامة في اليونيدو في عام ٢٠١١.

رابعاً- مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣٤- واصلت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المدعّمة بموظفي مشروع تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية من الأمانة العامة للأمم المتحدة،

تقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذه المعايير المحاسبية. واليونيدو، بصفتها عضواً في فرقة العمل واللجنة التوجيهية المعنيتين بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تسهم بانتظام في وضع السياسات العامة بشأن تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية، وتحرص على التطرق إلى المسائل المحددة الخاصة بالمنظمة خلال اجتماعات فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وإن المنصة المنهاجية الخاصة بالسياسات العامة بشأن تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية على نطاق منظومة الأمم كلها تسعى إلى بلوغ مستوى عالٍ من الاتساق عبر المنظومة كلها، وتوفّر أساساً راسخاً يقوم عليه تنفيذ هذه المعايير المحاسبية الدولية.

٣٥- وخلال اجتماعات فرقة العمل في عام ٢٠٠٩، استعرضت ورقات توجيهية جديدة، وحُدّد عدد من السياسات العامة التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية، وتسمح بالمرونة لكل من المنظمات بمفردها، إن وجدت مسوّغات لذلك، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الموازنة بين السياسات العامة في هذا الصدد فيما بين المنظمات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة. وقد نُوقشت ثانية مسألة الموازنة بين السياسات العامة المحاسبية وإدارة تنوعها على نطاق المنظومة، خلال اجتماع فرقة العمل الذي جرت مداولاته بالفيديو في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠.

٣٦- وقد سلّطت اجتماعات فرقة العمل، التي عُقدت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، الضوء على التطوّر الإيجابي الذي حدث في ارتفاع مستوى التفاعل في فريق مراجعي الحسابات الخارجيين. وتم التشديد على أهمية قيام كلٍّ من فرادى المنظمات بعقد مناقشات ثنائية مع مراجعي حساباتها الخارجيين - وهي ممارسة تتقيّد بها اليونيدو طوال مرحلة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بكاملها.

٣٧- وخصّص قدر كبير من الوقت خلال اجتماعات فرقة العمل من أجل مناقشة مسائل تنفيذية راهنة، وخصوصاً التشارك في الخبرات فيما بين المنظمات واستراتيجيات التنفيذ المحلي لتلك المنظمات التي تخطط لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما بعد عام ٢٠١٠.

٣٨- وقد شدّد في اجتماعات فرقة العمل على أهمية تدريب الموظفين على تطبيق المبادئ والعمليات الإجرائية التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واستكملت فرقة الأمم المتحدة المعنية بهذه المعايير المحاسبية الدولية إعداد المواد التدريبية الخاصة بتطبيق هذه المعايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك بالتعاون خارجياً مع شركة استشارية، وأُتيحت تلك المواد للمنظمات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد ورد أعلاه وصف مفصل للتدريب على تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية في اليونيدو.

٣٩- وتواصل المنظمات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة إحراز تقدم صوب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد اعتمدت إحدى المنظمات مبكراً هذه المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من عام ٢٠٠٨^(١) واعتمدت ثماني منظمات فقط، من ضمنها اليونيدو، هذه المعايير المحاسبية بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٠. ومن بين بقية المنظمات الثلاثة عشرة، أبلغت أربع منها بأنها تخطط لاعتماد هذه المعايير في عام ٢٠١١، وثمان منها في عام ٢٠١٢ وواحدة منها في عام ٢٠١٤^(٢). وإن حالات التأخر في تنفيذ النظم الجديدة لتخطيط الموارد المؤسسية، وبطء التقدم في إنجاز خطط الاتصالات والتدريب، وكذلك عدم استكمال عمليات استعراض تأثير كل من هذه المعايير بمفردها، هي عوامل تمثل بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها بعض منظمات منظومة الأمم المتحدة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

خامساً - خاتمة

٤٠- إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالاستناد إلى أفضل الممارسات المقبولة دولياً، يساهم في إحداث تغيير هام في نهج المحاسبة المالية والإبلاغ عن الشؤون المالية لدى اليونيدو، مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والقابلية إلى المقارنة في بياناتها المالية. ومن ثم فإن استمرار الالتزام والدعم من جانب الموظفين على كل المستويات، والحوار البناء مع مراجع الحسابات الخارجي، من شأنهما أن يسهما بقدر كبير في مواصلة النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي تحقيق الغاية المنشودة في تلقي رأي غير مشوب بالتحفظ في المراجعة الحسابية بشأن المجموعة الأولى من بيانات اليونيدو المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن عام ٢٠١٠.

سادساً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٤١- لعلّ اللجنة ترغب في أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

(1) برنامج الأغذية العالمي.

(2) CEB/2009/HLCM/8.

تعريف المصطلحات

الموجودات - الموارد التي يسيطر عليها كيان ما نتيجة أحداث سابقة ويُتوقع أن يجني منها هذا الكيان في المستقبل فوائد اقتصادية أو إمكانيات توفير خدمات.

مخطط (جدول) الحسابات - قائمة بالحسابات تستخدمها منظمة ما. ويمكن أن تكون هذه القائمة رقمية أو أبجدية أو رقمية أبجدية. وينبغي أن تساعد البنية التركيبية للحسابات وعناوينها على الاتساق في إدراج الصفقات المعينة. ويكون كل سجل حساب إسمي فريداً بذاته. وتُرتب القائمة نمطياً بحسب الترتيب المعتاد في ورود الحسابات في البيانات المالية، بحيث تلي حسابات كشوف الأرصدة في الميزانية حسابات الربح والخسارة.

الإبلاغ المزدوج - يمثّل التعديلات في النظم المالية لاستيعاب البيانات اللازمة للوفاء بمقتضيات الإبلاغ العملياتي والإبلاغ المالي معاً، حينما يكون هنالك اختلاف بين الأساس الذي يقوم عليه إعداد الميزانية/الإبلاغ عنها، وإعداد البيانات المالية والإبلاغ عنها على أساس الاستحقاق. وقد عدّل النظام المالي والعمليات الإجرائية المالية تبعاً لذلك من أجل استيعاب هذه الازدواجية في الصفقات (المعاملات المالية).

استحقاقات الموظفين - هي جميع أشكال العوض الذي يمنحه كيان ما مقابل خدمة يقدمها الموظفون.

الاستحقاق الكامل/أساس الاستحقاق - يعني أساساً يُستند إليه في المحاسبة يتم بناءً عليه إثبات الصفقات (المعاملات المالية) وغيرها من العمليات الحادثة حال وقوعها (وليس فحسب عند تلقي أو دفع مبالغ نقدية أو ما يعادلها). ولذلك فإن المعاملات المالية والعمليات الحادثة تُسجّل في السجلات المحاسبية وتُثبت في البيانات المالية الخاصة بالفكرة التي تتعلق بها. والعناصر التي تُثبت في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل هي الموجودات والالتزامات (الخصوم) والموجودات الصافية/قيمة رأس المال والإيرادات والمصروفات.

الموجودات غير الملموسة - الموجود غير الملموس هو:

(أ) موجود غير نقدي قابل للتحديد وغير ذي قوام مادي؛

(ب) مورد يخضع لسيطرة كيان ما نتيجة حدث سابق (من الصعب إثبات

السيطرة في غياب الحقوق القانونية)؛

(ج) مورد يُتَوَقَّع أن يُؤدِّي في المستقبل إلى تدفُّق فوائد اقتصادية/إمكانيات خدمية على الكيان.

المخزونات - هي موجودات:

(أ) على شكل مواد أو إمدادات لاستهلاكها في عملية الإنتاج؛ أو

(ب) على شكل مواد أو إمدادات لاستهلاكها أو توزيعها في تقديم خدمات؛ أو

(ج) محتفظ بها من أجل توزيعها في مجرى العمليات العادية؛ أو

(د) في عملية الإنتاج من أجل البيع أو التوزيع.

الصفقات غير التبادلية - هي صفقات (معاملات مالية) تختلف عن صفقات المبادلة. ففي صفقة غير تبادلية، إما يتلقى كيان ما قيمة من كيان آخر دون أن يعطيه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب، أو يعطي كيانا آخر قيمة دون أن يتلقى منه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب.

الممتلكات والمصانع والمعدات - هي موجودات ملموسة:

(أ) مملوكة للاستخدام في إنتاج سلع وخدمات أو توفيرهما، أو للتأجير للغير، أو لأغراض إدارية؛

(ب) متوقع استخدامها على مدى أكثر من فترة إبلاغ واحدة.

الإيرادات - هي إجمالي الفوائد الاقتصادية أو الإمكانيات الخدمية المتدفقة إلى الداخل طيلة فترة الإبلاغ حين تؤدي تلك التدفقات إلى زيادات في صافي الموجودات/قيمة رأس المال، غير الزيادات المتصلة بمساهمات المالكين.

عمر الصلاحية - المدة التي يُتَوَقَّع أن يستخدم الكيان خلالها موجودات معيَّنة.